Permanent Mission of the State of Kuwait
to the League of Arab States

المندوبية الدائمة لدولة الكويت
لدى جامعة الدول العربية

التاريخ: 31 يناير 2021
الرقم: ٢٢/٧/ ح

تهدي المندوبية الدائمة لدولة الكويت أطيب تحياتها الي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (لجنة حقوق الانسان العربية)

بالإشارة الى مذكرتكم رقم 52/35 بتاريخ 2020/7/26، بشأن قائمة التساؤلات المسبقة حول عدد من المسائل الواردة في تقرير دولة الكويت، وذلك تنفيذا لأحكام الميثاق العربي لحقوق الانسان واستكمالا للتحضيرات المتخذة في مجال مناقشة التقرير الدوري الأول المقدم من دولة الكويت.

ترفق المندوبية لكم رد دولة الكويت على قائمة المسائل المشار اليها اعلاه.

وتنتهز المندوبية الدائمة لدولة الكويت هذه المناسبة لتعرب للأمانة العامة (لجنة حقوق الانسان العربية) عن فائق تقديرها وعظيم احترامها.

هـ.س

رد دولة الكويت على التساؤلات المسبقة للجنة العربية لحقوق الانسان
على ما ورد بالتقرير الدوري الاول

❖ السؤال الأول :

1. بلغ حجم سكان دولة الكويت نحو 4.46 مليون نسمة في 1 يناير 2020، يمثل الكويتيين منهم نحو 1.37 مليون نسمة بينما يمثل الوافدين نحو 3.1 مليون نسمة. إلا إن التتبع التاريخي للتركيبة السكانية بدولة الكويت يوضح الانخفاض المستمر لنسبة السكان الكويتيين إلى إجمالي السكان على الرغم من الزيادة الكبيرة في عدد السكان خلال السنوات الأربع الماضية منذ عام 2016 والتي قدرت بحوالي 10.2% إلا أن نسبتهم انخفضت لإجمالي السكان من 31.6 إلى 30.6% حسب ما جاء بجدول ادناه نتيجة زيادة أكبر في عدد الوافدين بلغت 412,542 خلال أربع سنوات قدرت بحوالي 15.4% خلال الفترة 2016-2020، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى التزايد المستمر في عمليات الاستقدام للعمالة الوافدة وذويهم لمواجهة احتياجات ومتطلبات التنمية، يوضح الجدول أدناه إجمالي سكان دولة الكويت في عامي 2016 و2020

البيان	1 يناير 2016			1 يناير 2020		
	كويتي	غير كويتي	الإجمالي	كويتي	غير كويتي	الإجمالي
ذكور	616,770	1,703,423	2,320,193	677,479	2,066,138	2,743,617
إناث	621,909	983,385	1,605,294	687,692	1,033,212	1,720,904
جملة	1,238,679	2,686,808	3,925,487	1,365,171	3,099,350	4,464,521
النسبة	31.6	68.4	100.0	30.6	69.4	100.0

من المعروف أن المجتمع السكاني الكويتي مجتمع شاب ويافع، يغلب عليه فئات السن الصغيرة، وهو ما يجعل نسبة الإعالة الاقتصادية عالية، أو بمعنى آخر هناك جزء صغير من السكان يشارك في الحياة الاقتصادية، في حين يواصل الغالبية تعليمهم، وهو ما يتطلب الاستعانة بغير الكويتيين لتوفير احتياجات سوق العمل. وتشير البيانات إلى أن حوالي نصف السكان الكويتيون في سن الطفولة والشباب المبكر (من 0 إلى 19 سنة)، وهي فئة خارج سوق العمل تماما، في حين بلغ عدد الكويتيون من سن 20 إلى أقل من 60 سنة أكثر من 670 ألف كويتي، ينخفض العدد إلى 544 ألف إذا أخرجنا الفئة العمرية 20 - 24 والتي هي غالبا فئة عمر التعليم الجامعي.

ب - تشكل المرأة الكويتية أكثر من نصف سكان المجتمع الكويتي، حيث وصلت نسبة الإناث حوالي 50.4% من إجمالي السكان الكويتيين عام 2020، أي أن المكون السكاني الكويتي لا يعاني من مشكلة توزيع النوع البشري. كما أحرزت المرأة الكويتية تقدماً نوعياً ملموساً في معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي وسوق العمل، حيث تشير البيانات إلى أنه في سبتمبر عام 2020 بلغت نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل الكويتي 57.5% بحسب نظام معلومات سوق العمل بالإدارة المركزية للإحصاء، ويرجع ذلك إلى زيادة إقبال المرأة الكويتية على التعليم ودخول جيل جديد من المتعلمات إلى سوق العمل، إضافة إلى أهمية انعكاس ذلك على الحالة الاقتصادية للأسرة، يوضح الجدول أدناه مؤشرات حصة المرأة الكويتية في سوق العمل خلال الفترة (2014-2020).

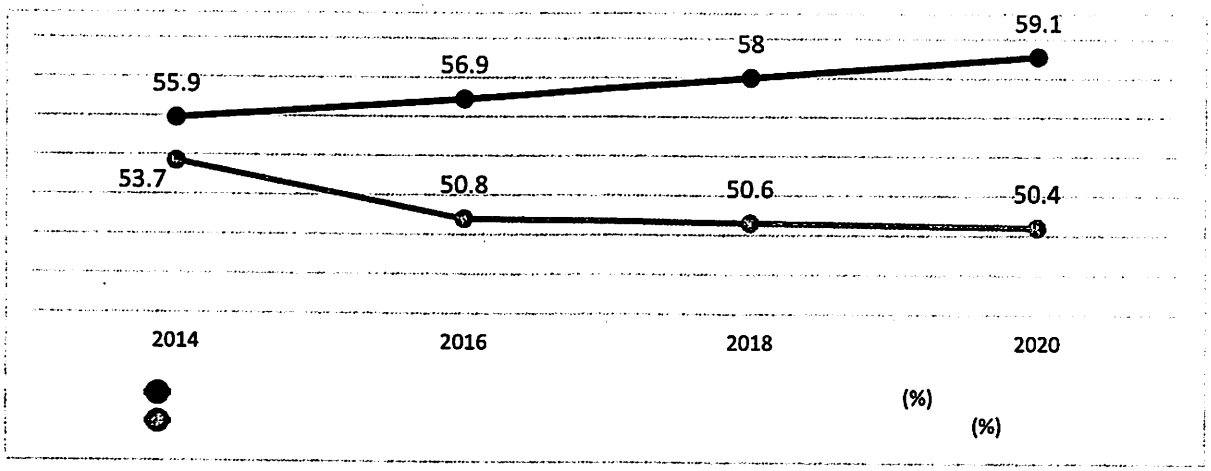

يوضح الشكل السابق، أن المرأة الكويتية حققت تطوراً كبيراً في المشاركة الفعالة في سوق العمل، وهو ما يعني ترسيخاً واستمراراً للتنمية البشرية المستدامة بدولة الكويت، حيث يشير الشكل السابق إلى الإقبال المتزايد من المرأة الكويتية للانخراط في سوق العمل، حيث يلاحظ تزايد حصة المرأة الكويتية من المشتغلين في القطاع الحكومي من 55.9% إلى 59.1% خلال الفترة من (2014-2020)، في حين انخفضت حصة المرأة الكويتية من المشتغلين في القطاع الخاص من53.7% لتصل 50.4% خلال نفس الفترة السابقة إلا أن النسبة مازالت جيدة، وتعكس أن مكون سوق العمل الكويتي لا يعاني من مشكلة توزيع النوع البشري وذلك نتيجة لتزايد معدلات مشاركة المرأة في سوق العمل الكويتي لتصل إلى 57.5% في عام 2020.

- معدل الزواج ومعدل الطلاق للمواطنين الكويتيين:

معدل الزواج: تراجعت عدد عقود الزواج في المجتمع الكويتي، حيث انخفض إجمالي أعداد عقود الزواج بنسبة انخفاض 5.1% خلال الفترة (2016-2019)، في حين ارتفعت حالات الزواج بين كويتية وكويتي عن نفس الفترة بنسبة 5.1%، وانخفضت أعداد الكويتيات اللائي يتزوجن من غير كويتي بنسبة 14.1%، وزادت نسبة الكويتيون من الذكور الذين يتزوجون من غير كويتيات بنسبة 5.2% ما بين عامي 2016 و2019.

-معدل الطلاق: يعد معدل الطلاق الخام (Crude Marriage Rate) مقياس عالمي لحساب معدلات الطلاق للدول ومقارنتها خلال السنوات المختلفة. يتم حساب هذا المعدل من خلال نسبة عدد حالات الطلاق الموثقة في سنة ما إلى عدد السكان في منتصف نفس السنة، ومن ثم يضرب الناتج في 1000، يوضح الشكل أدناه تطور معدل الطلاق الخام لكل 1,000 من السكان خلال الفترة (2015-2019)

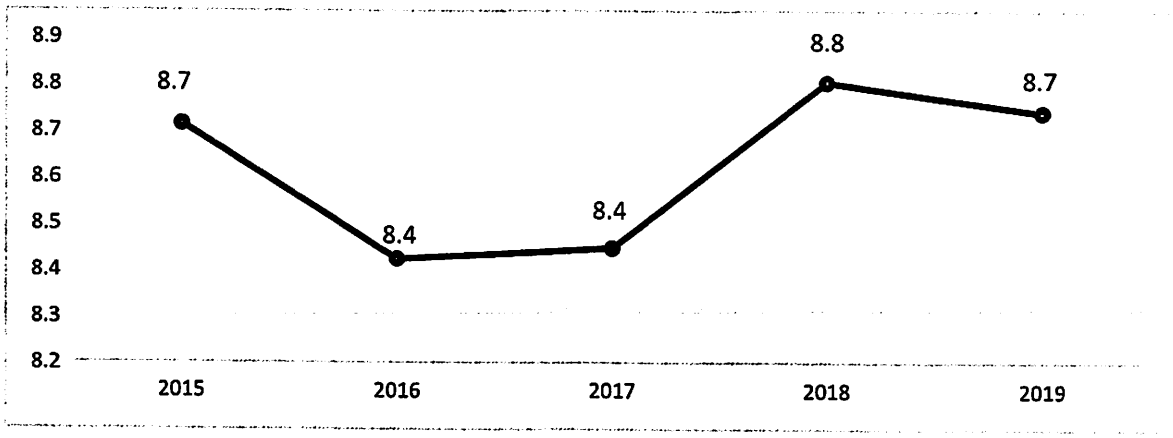

يتضح من الشكل السابق: الثبات التقريبي لمعدل الطلاق الخام في الفترة من 2015 حتى 2019، فمعدلات الاختلاف تتراوح بي 0.3%-0.4% في كافة السنوات. وتشير التوقعات المستقبلية خلال الخمس سنوات القادمة الى استمرار الزيادة في عدد حالات الطلاق في المجتمع الكويتي بناء على الزيادة المستمرة في أعداد السكان، يوضح الشكل أدناه حالات الطلاق حسب الفئة العمرية للزوج والزوجة عام 2019

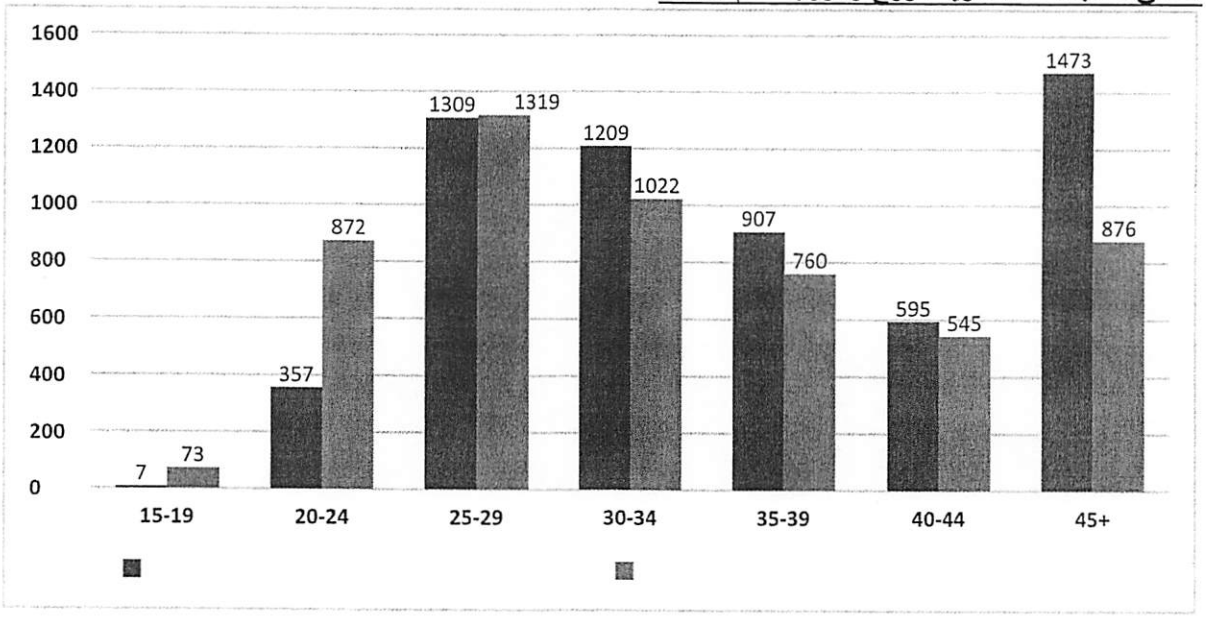

يشير الشكل السابق إلى:

- ارتفاع ظاهرة الطلاق بين فئة الشباب، حيث أن أكثر من نصف حالات الطلاق في الفئات العمرية الأقل من 35 سنة، خاصة ما بين الإناث، وهذا أمر شبه طبيعي ويعود السبب في ذلك إلى أن أول سنوات الزواج هي سنوات تعارف بين الزوجين والطلاق فيها شائع، مما يدعو إلى ضرورة تثقيف وتوعية الشباب بأهمية الزواج وأهدافه وكيفية المحافظة عليه وسبل التوفيق بين الزوجين.

- جاءت أعلى نسبة لعدد حالات الطلاق عند الأزواج والزوجات الشباب بين الفئة العمرية (25-29 سنة)، حيث بلغ عدد الحالات أكثر من 1300 حالة لكل من الذكور والإناث عام 2019، ويلاحظ ارتفاع كبير في عدد حالات الطلاق ما بين الذكور فوق 45 سنة، وهذا طبيعي لعدة أسباب، فهذه الفئة تجميعية تشمل عدد سنوات أكثر من 5 سنوات، إضافة لزيادة نسب فشل الزيجات التي تحدث بفروق عمرية كبيرة، وهي تتواجد في مثل هذه الفئة بكثرة، وترجع أسباب الطلاق بصفة عامة – خاصة في بدايات الزواج - إلى عدم القدرة على تكيف الزوجين معاً، وقد يعود أحياناً إلى عدم الإنجاب، حيث يعتبر الأبناء حلقة وصل وقاعدة للتماسك والاستقرار الأسري.

الخلاصة: تلعب مدة الحياة الزوجية دوراً حاسماً في استمرار الحياة الزوجية، فمن الملاحظ أنه كلما استمر الزوجان في الحياة الزوجية وتخطيا السنوات الأولى من الزواج فإن فرصة استمرارهما تكون أكبر، لأن أغلب حالات الطلاق تحدث خلال السنوات الأولى من الزواج، فحوالي ثلثي حالات الطلاق تحدث خلال السنوات الخمس الأولى من الزواج بحسب بيانات وزارة العدل، وهذا يرجع إلى قلة خبرة الزوجين بطبيعة هذه المرحلة، حيث أن أول خمس سنوات من الزواج تعتبر سنوات تعارف للزوجين يكشفان من خلالهما الخصال السلبية والإيجابية بينهما فتصبح حياتهم الزوجية فيها معرضة للفشل.

ت- نسبة المساكن المتصلة بشبكات الصرف الصحي

أولت دولة الكويت اهتمام البالغ بالرعاية السكنية للمواطنين باعتبارها نوعا من أنواع الرعاية الاجتماعية ، حيث قامت حكومة دولة الكويت بوضع الخطط التنظيمية للمناطق والمدن السكنية وذلك عن طريق إنشاء المؤسسة العامة للرعاية السكنية التي تقوم بمهمة تخطيط وتصميم وتنفيذ الضواحي والمدن الإسكانية متكاملة الخدمات والتي تشمل خدمات البنية التحتية (شبكات طرق ، شبكات صرف مياه الأمطار ، شبكات الصرف الصحي ، شبكات المياه العذبة وقليلة الملوحة ، الأعمال المدنية لشبكات الهاتف وشبكات كهرباء الضغط المتوسط والمنخفض وإنارة الطرق) وذلك بالتنسيق مع الوزارات والجهات الحكومية المعنية ، وعليه فإن كافة المناطق السكنية في محافظات دولة الكويت متصلة بشبكة الصرف الصحي .

ث- معدل التضخم ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

يعكس تطور أهم المؤشرات الاقتصادية الرئيسية الكلية (معدل التضخم، متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(مستوى كفاءة الأداء الاقتصادي للدولة، وهي تنعكس بدورها على مؤشرات مستوى المعيشة والرفاهية الاجتماعية للفرد، يوضح الجدول أدناه معدل التضخم، متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال (2016-2019)

البيان	2015	2016	2017
معدل التضخم على أساس سنوي %	3.69	3.46	1.54
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (د.ك)	27,019.7	24,336.0	26,240.1

يتضح من بيانات الجدول السابق:

- يعتبر معدل التضخم السنوي في دولة الكويت منخفض نسبيا ومستقر إلى حد كبير ويرجع ذلك إلى قوة العملة ومتانة المركز المالي لدولة الكويت. وتبين الأرقام أن معدل التضخم يدور حول معدل 1% سنويا صعودا وهبوطا.
- بينما يتباين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحسب التباين في أسعار النفط الذي يمثل الرافد الرئيسي للناتج المحلي الإجمالي. وتوضح البيانات تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بداية من العام 2015 نتيجة انخفاض أسعار النفط عالميا بعدما شهد طفرة خلال السنوات 2014-2011.

وتشير بيانات تقرير التنمية البشرية لعام 2018 إلى أن دولة الكويت قد احتلت المرتبة السادسة عربياً بعد الإمارات العربية المتحدة، وقطر والمملكة العربية السعودية، والبحرين وسلطنة عمان، والمرتبة (56) دولياً من 189 دولة. وبهذا الترتيب جاءت الكويت ضمن الدول ذات التنمية البشرية العالية جداً التي تضم 58 دولة. ويعزى ذلك إلى مجموعة من العوامل المؤثرة، لعل أهمها؛ الزيادة المستمرة في مستوى الرواتب والأجور والدخل المتاح للإنفاق، والدعم المالي السخي الذي تقدمه الحكومة للمواطنين، التسهيلات الائتمانية وزيادة مستوى القروض الشخصية الاستهلاكية.

ج - نسبة الإنفاق على الصحة من الناتج المحلي الإجمالي 5.35

% ونسبة مخصصات موازنة الصحة من موازنة الحكومة 11.50 % بناء على بيانات الأمانة العامة التخطيط.

ح - بنسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة مخصصات موازنة وزارة التربية من موازنة الحكومة، تم اعتماد مبلغ وقدره (٢١٣٧١٨٠٠٠) د.ك لوزارة التربية للسنة المالية ٢٠٢٠٧٢٠١٩، مبلغ ما تم صرفه لنفس السنة المالية وذلك حسب المخرجات مبلغ (٢٠٨٩٢٩١٧٣٩٩٧) د.ك.

د - نسبة الإنفاق على الحماية الاجتماعية من الناتج المحلي الإجمالي والنسبة المخصصة لها من موازنة الحكومة.

- يمثل الإنفاق على الخدمات الاجتماعية المرتبطة بالحماية الاجتماعية جزءاً لا يتجزأ من سياسة الرعاية والتنمية الاجتماعية التي اعتمدتها دولة الكويت منذ الستينات، وتؤثر المؤشرات المرتبطة بها بشكل مباشر على مستوى الرعاية الاجتماعية للمواطن، وذلك كما يوضحه الشكل التالي، يوضح الشكل أدناه تطور أهم مؤشرات الحماية الاجتماعية بدولة الكويت خلال الفترة (2013/2014- 2015/2016)

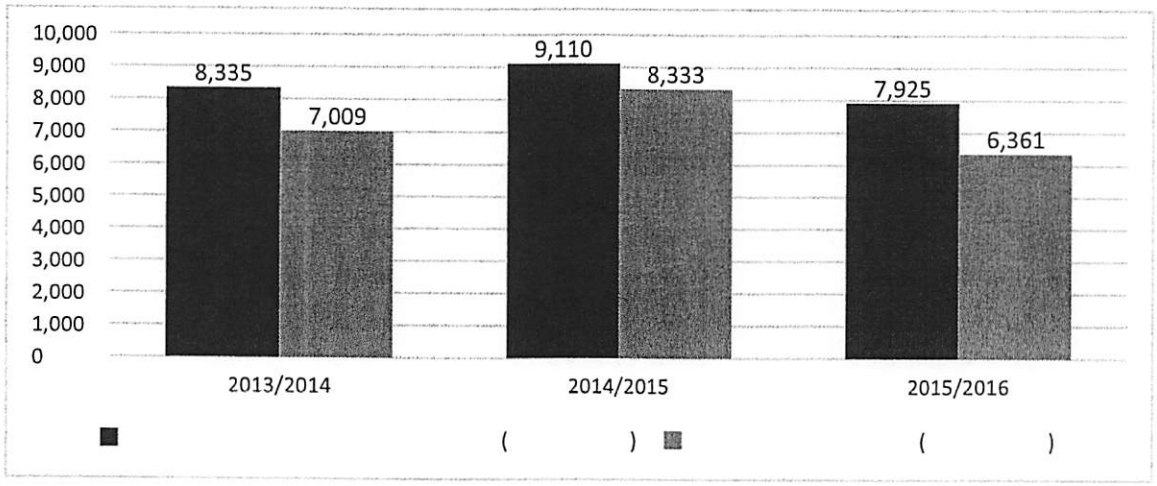

يلاحظ من الشكل السابق:

- حجم الإنفاق على الخدمات الاجتماعية: يعكس حجم الإنفاق على الخدمات الاجتماعية في دولة الكويت وتزايده بشكل ملحوظ خلال السنوات السابقة مدى الاهتمام والرعاية المبذولين من الدولة لمواطنيها لتوفير حياة كريمة آمنة ومستوى معيشي مرتفع.
  - يمثل حجم الإنفاق على الخدمات الاجتماعية 41.3% من إجمالي الإنفاق الحكومي عام 2015/2016، تتوزع على مختلف أشكال الخدمات التعليمية والصحية والتكافل الاجتماعي والشئون الاجتماعية.
  - تشير البيانات إلى انخفاض حجم الإنفاق على الخدمات الاجتماعية من 8,335 مليون دينار عام 2013/2014 إلى 7,925 مليون دينار بنسبة انخفاض 4.9% عام 2015/2016.
  - كما يلاحظ انخفاض حجم الإنفاق على الخدمات التعليمية من2,945 عام 2013/2014 إلى 2,895 عام 2015/2016، بينما هناك ارتفاع في حجم الإنفاق على الخدمات الصحية من1,474 مليون دينار إلى 1,684 مليون دينار لنفس الفترة السابقة.
- حجم الإنفاق على الدعم الداخلي:
  - يتجلى اهتمام دولة الكويت بالدعم في الاعتمادات السخية للموازنات السنوية لمختلف أشكال الدعم للمواطنين سواء في صورة تحويلات نقدية كالمساعدات الاجتماعية، وقروض الزواج للشباب، واعتمادات خفض تكاليف المعيشة وفروق الأسعار العالمية لمنتجات الغاز والمنتجات البترولية مقارنة بالأسعار المدعمة محلياً، بالإضافة إلى الإعانات التي تقدم للطلاب كرسوم دراسية وغيرها.

تشير البيانات إلى انخفاض حجم الإنفاق على الدعم الداخلي من 7,009 مليون دينار عام 2013/2014 إلى 6,361 مليون دينار بنسبة انخفاض 12%، وذلك لأن هناك توجه حكومي لترشيد الدعم وتوجيه لمستحقيه. ويبلغ متوسط نصيب الفرد في دولة الكويت من الدعم 1,517 دينار كويتي.

9- نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة الذين مكنوا من الحصول على أجهزة مساعدة:

نشير الى ان عدد الأشخاص ذوي الإعاقة الذين حصلوا على الكراسي المتحركة ()1894 اما عدد الأشخاص ذوي الإعاقة الذين حصلوا على سماعة طبية (865) وبذلك يكون عدد الأشخاص من ذوي الإعاقة الذين تمكنوا من الحصول على أجهزة مساعدة :2,759 شخص في الفترة بين 2018 إلى 2020

ر. معدل الوفاة المقترن بشيوع الأمراض السارية وغير السارية: (مرفق جدول من المركز الوطني للمعلومات الصحية يبين نسبة كل منهما عن الفترة التالية (2017 – 2018 – 2019).

بنك التسليف والادخار	القروض السكنية بدون فوائد
	القروض الاجتماعية بدون فوائد (قروض الزواج)
بيت الزكاة	بيت الزكاة
مبرة خيرية87 جمعيات خيرية، 50	المنظمات والمؤسسات الخيرية
وزارة المالية	المساهمات الحكومية الإضافية في التأمينات الاجتماعية

- تقدم الدولة ممثلة بوزارة الشئون الاجتماعية المساعدات للأفراد والأسر الكويتية الذين يمرون بظروف مادية تمنعهم من الحصول على الحد الأدنى لمستوى المعيشة، وفقا للقانون رقم 12 لسنة 2011 بشأن المساعدات العامة والمرسوم رقم 23 لسنة 2013 بشأن استحقاق وتقدير وربط المساعدات العامة، ويعد أحد وسائل الأمن الاجتماعي الذي يكفل دخل شهري للأسر والأفراد يساعدهم على تلبية احتياجاتهم الأساسية لحين توافر دخل لهم أو انتفاء شروط الاستحقاق.
- وقد نظمت المادة رقم 6 من المرسوم ذاته بألا تتجاوز قيمة المساعدة مشتملة على ما تم ذكره 1200 د.ك كحد اقصى و255 د.ك شهرياً كحد أدني في حالة وجود دخل خارجي من أكثر من مصدر يتطلب خصمه من قيمة المساعدة الاجمالية.
- وقد حدد المرسوم بقانون رقم 23 لسنة 2013 قيمة المساعدة لمن تنطبق عليهم الشروط على النحو التالي:

1- 559 د.ك شهرياً لفرد واحد شريطة عدم وجود دخل خارجي.
2- 121 د.ك للزوجة او أكبر الأبناء أو الأخوة المضافين.
3- 65 د.ك لكل من يلي ذلك من الأفراد المضافين للملف الرئيسي.
4- 150 د.ك بدل ايجار شهرياً كحد اقصى لكل من تنطبق عليه شروط استحقاق بدل الإيجار شريطة عدم تجاوز الحد الأقصى للمساعدة.

الجدول التالي يوضح التدرج في قيمة المساعدة حسب أعداد افراد الأسرة

م	عدد الافراد	المبلغ الأساسي	الزيادة	اجمالي المساعدة
1	الفرد الأول	559	-	559
2	الفرد الثاني	559	121	680
3	الفرد الثالث	680	65	745
4	الفرد الرابع	745	65	810
5	الفرد الخامس	810	65	875
6	الفرد السادس	875	65	940
7	الفرد السابع	940	65	1005
8	الفرد الثامن	1005	65	1070
9	الفرد التاسع	1070	65	1135

1200	65	1135	الفرد العاشر	10

- ومن اجل إحكام الرقابة وتنظيم اعمال الصرف قامت الوزارة بإعداد ضوابط لصرف المساعدات العامة وفقا للقرار الإداري رقم 3696/أ لسنة 2016 وقد نظمت المادتين رقمي (17، 18) من تلك الضوابط بأنه يحق صرف مبالغ اضافية تفوق الشرائح التي حددت سابقاً عن الحد الأقصى المسموح به وهو 1200 د.ك شهريا تصرف على النحو التالي:

أ – صرف مبلغ يتراوح من 50 – 60 دينار شهريا للمؤسسة العامة للرعاية السكنية مقابل انتفاع بعض الأسر بالسكن الحكومي.

ب - صرف مبلغ وقدره 20 دينار شهريا لبنك الائتمان وفاءاً لقرض الإسكان.

ج - صرف مبلغ وقدره 30 دينار لمرة واحدة بالسنة مقابل بدل ملابس لكل مولود مضاف الى ملف المساعدة مرحلة رياض الأطفال .

د - صرف مبلغ وقدره 40 دينار لمرة واحدة بالسنة مقابل لباقي مراحل التعليم عدا ما جاء بالفقرة ج .

- وتنص المادة (3) من القانون رقم 12 لسنة 2011 في شأن المساعدات العامة على أنه يجوز للوزير بناء على توصية من لجنةالمساعدات العامة التي تشكل في الوزارة تقرر صرف مساعدة اجتماعية للفئات وفي الحالات التالية :-

- الأسرة الكويتية التي تتعرض لظروف قهرية تستوجب المساعدة.
- المرأة الكويتية المتزوجة من غير الكويتي والتي تتعرض لظروف قهرية تستوجب المساعدة.

- كما أصدر مجلس الوزراء في جلسته رقم (82/16) المنعقدة بتاريخ18/4/1982 صرف إعانات لبعض الأفراد الكويتيون ممن لا ينطبق عليهم قانون المساعدات العامة على أن تصرف لهم لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد أو لحين تجاوز الأزمة وهي :

- حالة الأسرة الكويتية المتصدعة بسبب مروق الزوج أو إدمانه على تعاطي المشروبات الروحية أو المخدرات وتثبيت حالتهم تلك من واقع البحث الاجتماعي الذي تجريه الوزارة سواء كان الزوج كويتياً أو غير كويتي.
- حالة الزوجة الكويتية التي هجرها زوجها لفترة طويلة وأثبتت حالة الهجر بحكم قضائي من المحكمة المختصة.
- حالة الزوجة الكويتية التي فقد زوجها لأي سبب من الأسباب بشهادة من الجهات الرسمية ولم تثبت وفاته.
- حالة الزوجة الكويتية التي يصدر لها ولأبنائها نفقة على الزوج دون أن يصدر حكم بتلاقي الزوجة.
- أولاد الكويتية من زوج آخر، ولا دخل لهم بسبب فقد الزوج أو مروقه أو إهماله لهم بسبب إدمان على تعاطيه المسكرات او المخدرات.

- يوضح الجدول أدناه الفئات: عدد الملفات والأفراد والمبالغ المصروفة عن الفترة (2017-2018 – 2019)

م	الفئة	2017			2018		2019			
		ملفات	افراد	المنصرف (د.ك)	ملفات	افراد	المنصرف(د.ك)	ملفات	افراد	المنصرف(د.ك)
1	مفرج عنهم	59	79	37,192	158	211	91,465	322	456	195,922
2	تائبين	69	97	42,159	119	164	70,086	131	168	78,841
3	محتضني ن	222	222	128,494	225	225	126,346	225	225	125,613
4	طلبه يدرسون بالخارج	298	379	184,877	325	408	187,361	335	408	196,189

5	أيتام	386	674	165,566	387	653	163,807	319	455	137,135
6	أسر مسجوني ن	731	1,458	476,031	755	1,442	482,232	655	1,173	405,941
7	مرضى	1,084	1,440	599,296	1,041	1,375	575,030	887	1,129	488,220
8	أرامل	1,106	1,567	391,144	1,123	1,590	395,260	1,055	1,443	367,373
9	كويتيات متزوجات من غير كويتي	1,613	1,627	884,947	1,465	1,471	813,833	1,213	1,215	677,003
10	أسر طلبه	1,727	2,122	1,015,147	1,668	2,051	960,319	1,454	1,733	833,473
11	عجز مادي	2,297	3,519	1,205,909	2,174	3,285	1,141,372	2,000	2,958	1,054,690
12	بنات غير متزوجات	2,861	2,861	1,208,677	3,064	3,064	1,281,812	3,162	3,162	1,322,216
13	شيخوخه	6,017	6,211	2,757,667	6,113	6,285	2,785,157	6,248	6,407	2,849,919
14	مطلقات	7,875	10,776	4,003,046	7,970	10,883	4,049,597	7,573	10,263	3,899,085
15	ربات بيوت	16,121	16,121	8,643,770	16,784	16,784	8,945,935	17,062	17,062	9,132,241
16	المجموع	42,466	49,153	21,743,923	43,371	49,891	22,069,612	42,641	48,257	21,763,861

وتقدم وزارة الشئون الاجتماعية خدماتها للمستفيدين من خلال 30 وحدة رعاية أسرية موزعة في جميع مناطق دولة الكويت في محفظاتها ال 6.

❖ السؤال الخامس:

تختص المحكمة الدستورية دون غيرها وفقا لما نصت عليه المادة (1) من القانون رقم 14 لسنة 1973 بإنشاء المحكمة الدستورية " بتفسير النصوص الدستورية وبالفصل في المنازعات المتعلقة بدستورية القوانين والمراسيم بقوانين واللوائح وفي الطعون الخاصة بانتخاب أعضاء مجلس الأمة أو بصحة عضويتهم ، ويكون حكم المحكمة الدستورية ملزمة للكافة ولسائر المحاكم " .

ووفقا للمادة (4) من قانون انشاء المحكمة الدستورية فإن رفع المنازعات إلى المحكمة الدستورية يكون " بإحدى الطريقتين الآتيتين :

أ - بطلب من مجلس الأمة أو من مجلس الوزراء.

ب - اذا رأت احدى المحاكم أثناء نظر قضية من القضايا سواء من تلقاء نفسها أو بناء على دفع جدى تقدم به أحد أطراف النزاع، أن الفصل في الدعوى يتوقف على الفصل في دستورية قانون أو مرسوم بقانون أو لائحة توقف نظر القضية وتحيل الأمر إلى المحكمة الدستورية للفصل فيه، كما يجوز لذوى الشأن الطعن في الحكم الصادر بعدم جدية الدفع وذلك

لدى لجنة فحص الطعون بالمحكمة الدستورية في خلال شهر من صدور الحكم المذكور وتفصل اللجنة المذكورة في هذا الطعن على وجه الاستعجال " .

وإيمانا من المشرع الكويتي في حق جميع الأشخاص في التقاضي ولاسيما حقهم في الطعن أمام المحكمة الدستورية في أي قانون أو مرسوم بقانون أو لائحة إذا قامت شبهة بمخالفته لأحكام الدستور أن صدر القانون رقم (109) لسنة 2014 بتعديل بعض القانون رقم (14) لسنة 1973 بإنشاء المحكمة الدستورية، حيث منح في المادة (4 مكرر) كل شخص طبيعي أو اعتباري حق الطعن مباشرة أمام المحكمة الدستورية بدعوى أصلية.

ونصت المادة (6) من القانون رقم 14 لسنة 1973 على أنه " إذا قررت المحكمة الدستورية عدم دستورية قانون أو مرسوم بقانون أو لائحة أو عدم شرعية لائحة من اللوائح الإدارية لمخالفتها لقانون نافذ ، وجب على السلطات المختصة أن تبادر إلى اتخاذ ما يلزم من تدابير لتصحيح هذه المخالفات ، وتسوية آثارها بالنسبة للماضي " .

أما فيما يتعلق بالأحكام الصادرة من المحكمة الدستورية ذات العلاقة بالحقوق والحريات المضمونة بموجب أحكام الميثاق، فقد صدر حكم المحكمة الدستورية رقم 1 لسنة 2005 والذي نص على " أولا: عدم دستورية المادتين (1) و (4) من المرسوم بقانون رقم 65 لسنة 1979 بشأن الاجتماعات العامة والتجمعات .

ثانيا: عدم دستورية نصوص المواد (2) و (3) و (5) و (6) و (8) و (9) و (10) و (11) و (16) و (17) و (18) و (19) و (20) من المرسوم بقانون المشار إليه وذلك فيما تضمنته تلك النصوص متعلقة بالاجتماع العام" .

كما صدر حكم المحكمة الدستورية رقم 9 لسنة 2016 والذي نص على " أولا: عدم دستورية المواد (2) و (4) و (8) و (11) من القانون رقم 78 لسنة 2015 بشأن البصمة الوراثية. ثانيا: سقوط باقي مواد القانون لارتباط هذه المواد بالمواد المقضي بعدم دستوريتها ارتباط لزوم لا انفصام فيه ".

كما صدر حكم المحكمة الدستورية رقم 56 لسنة 2008 والذي نص على " عدم دستورية الفقرة الأولى من المادة (15) من القانون 11 لسنة 1992 بشأن جوازات السفر المعدل بالقانون رقم 105 لسنة 1994 وذلك فيما تضمنته من النص على أنه لا يجوز منح الزوجة جواز سفر مستقل إلا بموافقة الزوج " حيث ورد في حيثيات الحكم أن " حرية التنقل غدوا ورواحًا بما تشتمل عليه من حق كل شخص في الانتقال من مكان إلى آخر والخروج من البلاد والعودة إليها تعتبر فرعا من الحرية الشخصية وحق أصيل مقرر له حرصت معظم دساتير العالم على تأكيده وضمنته المواثيق الدولية التي انضمت لها دولة الكويت على نحو ما ورد بالإعلان العالمي لحقوق الانسان 1948 الذي جاء بديباجته أن الحقوق المنصوص عليها فيه مرجعها ايمان شعوب الأمم المتحدة بالحقوق الأساسية للإنسان وبقيمة كل فرد وكرامته وضرورة أن يعامل مع غيره وفقا لمقاييس تتكافأ مضموناتها فلا يضطر مع غيابها إلى مقاومة القهر والطغيان وإنما يكون ضمانها كافلا معايير افضل لحياة تزدهر مقوماتها في اطار حرية اعمق وابعد وكان من بين هذه الحقوق تلك التي نص عليها في المادة (13) منه على أن " الكل فرد الحق في مغادرة أي بلد بما في ذلك بلده وفي العودة إلى بلده " ، كما جاء العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية مؤكدة هذا الحق بالنص في البند (2) من المادة (12) منه على أن الكل فرد حرية مغادرة أي بلد بما في ذلك بلده " .

❖ السؤال السادس:

- أن الاتفاقيات التي تصدق عليها دولة الكويت تصبح من تاريخ نفاذها جزء لا يتجزأ من التشريعات الكويتية الوطنية يُضم إلى المنظومة القانونية الداخلية لدولة الكويت، ومن ثم يكون على جميع هيئات ومؤسسات الحكومة والافراد الالتزام بأحكامها ليس هذا فقط بل أن القضاء الكويتي يكون على عاتقه كفالة احترامها وحمايتها، وتأتي هذه الإلزامية الوطنية استناداً إلى نص المادة (70) من دستور دولة الكويت.

❖ السؤال السابع:

- يهتم معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية بتأهيل وإعداد الكوادر القضائية من السادة القضاة وأعضاء النيابة العامة، فقد قدم المعهد عدة دورات تدريبية في مجال حقوق الانسان بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الانسان،

تهدف هذه الدورات إلى تعزيز المعرفة بحقوق الانسان الدولية وترسيخ قيمها ومبادئها بشكل خاص وسط مرفق القضاء كونه المعني بتطبيق وإنفاذ قانون حقوق الانسان على الصعيد الوطني حيث تم عقد الدورات على مراحل ثلاث.

- وتعتبر هذه الدورات هي أولى مراحل مشروع متكامل يهدف في نهايته إلى إدماج مادة القانون الدولي لحقوق الانسان في المنهاج التدريبي لمعهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية وتهدف كذلك إلى تأهيل القضاة حول القانون الدولي لحقوق الانسان والآليات الدولية لحماية حقوق الانسان بالإضافة إلى تزويد جزء من هذا الكادر بمهارات التدريب حتى يتمكن المعهد من الاستعانة بهم في تدريب المنتسبين إليه مستقبلا، وكنتاج لهذه الدورة التأسيسية تم تخريج سبعة من أعضاء السلطة القضائية كمدربين في مجال حقوق الإنسان.
- ولشير في هذا الصدد الى ان معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية مؤخرا قد ضمن الخطة التدريبية للموسم التدريبي (2021-2020) دورات تدريبية خاصة للتعريف والتثقيف بكافة الاتفاقيات الدولية الأساسية لحقوق الانسان المنضمة لها دولة الكويت وكذلك دورات تدريبية خاصة بالتعريف بالقانون الدولي الإنساني .

❖ السؤال الثامن:

- نشير الى ان كافة التقارير الدورية التي تقوم دولة الكويت بإعدادها على اثر انضمامها الى اتفاقيات وصكوك إقليمية دولية يتم نشرها على الموقع المخصص للجنة الوطنية الدائمة لإعداد التقارير و متابعة التوصيات المتصلة بحقوق الانسان وهي متاحة للجميع.

❖ السؤال التاسع:

1- عدد الشكاوى التي تلقاها الديوان الوطني لحقوق الإنسان منذ مباشرته العمل، والاجراءات المتخذة لمعالجة تلك الشكاوى:

- تم تشكيل لجنة الشكاوى والتظلمات بموجب القرار رقم (2) لسنة 2019 وهي أحد اللجان الدائمة التابعة للديوان والتي تختص بتلقي ودراسة الشكاوى الخاصة بانتهاك حقوق الإنسان وتقصي الحقائق بشأنها، و يوضح الجدول عدد وتصنيف الشكاوى الواردة للجنة حيث تم اتخاذ الاجراء اللازم حيال تلك الشكاوى حسب موضوعها وذلك من خلال مخاطبة الجهات المختصة للعمل على حلها ومنها (وزارة الداخلية - الهيئة العامة للقوى العاملة - وزارة الصحة – وزارة الشئون الإجتماعية – الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية).
- كما أن لجنة الشكاوى والتظلمات قد خصصت البريد الألكتروني (COCG.KW@gmail.com) لتلقي الشكاوى من خلاله، كما يوضح الجدول أدناه عدد الشكاوى التي تلقتها لجنة الشكاوى والتظلمات خلال الفترة التالية (2019-2020)

م	نوع الشكوى	مراسلة	البريد الالكتروني	الإتصال الهاتفي
1	عمالي	1	6	1
2	عنف أسري	-	-	2
3	نزلاء السجون	4	1	-
4	المقيمين بصورة غير قانونية	1	-	1
5	طلبات لم الشمل	1	2	1
	إجمالي عدد الشكاوى		21	

ب) عدد الشكاوى التي تلقاها المجلس الأعلى لشؤون الاسرة ونتائج تسويتها.

- تم تلقي عدد (15) شكوى وتم التعامل معها على النحو التالي: -

الجنس	تاريخ الميلاد	الوضع الحالي
انثى	25/9/2011م	- تم استلام الابنة من قبل الاب بعد حصوله على حكم قضائي بانتقال الحضانة له.
انثى	12/1/2009م	- تم استلام الابنة من قبل الاب، بعد حصوله على حكم قضائي بانتقال حضانة الابنه له.
انثى	18/4/2009م	-إيواء الحالة لدى دار الاطفال التابعة لوزارة الشئون الاجتماعية. نتيجة لتعنيف الاب لها جسديا ولفظيا، حيث ان الاب يقوم بمراجعة مستشفى الطب النفسي بصفة مستمرة لتلقي العلاج.
انثى	1/8/2007م	- ايواء الحالة لدى دار الاطفال التابعة لوزارة الشئون الاجتماعية. حيث ان الاب يقوم بمراجعة مستشفى الطب النفسي بصفة مستمرة لتلقي العلاج.
انثى	4/5/1971م	- تم إيواء الحالة وتكليف أحد المحامين لاتخاذ كافة الإجراءات القانونية.
انثى	27/12/2009م	- ايواء الحالة لحين صدور الحكم بانتقال الحضانة للام.
انثى	16/6/2002م	- لم يتم رفع قضية على الاب حيث انه يعاني من امراض نفسية، كما يقوم مكتب حماية الطفلبعمل جلسات علاجية للطفلة.
انثى	15/9/1986م	- جاري دراسة وبحث الحالة.
انثى	30/10/1987م	- لا تزال الحالة مع طفلها مجهول الأب في السجن كونه في سن الرضاعة
انثى	4/8/2013م	- تمت الافادة من قبل مكتب حماية الطفل التابع لوزارة الصحة بان تحريات المباحث تفيد بعدم مصداقية الشكوى التي تقدمت بها الحالة.

ذكر	29/11/2005م	- الحالة لدى مركز المنارة للصحه النفسيهللأطفال والمراهقين.
ذكر	) سنوات9العمر(	- تم التنسيق ومخاطبة الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة لتوفير المساعدة المطلوبة.
ذكر	12/6/2011م	- تم توفير مؤقت للحالة من خلال تعاون المجلس مع مؤسسات المجتمع المدني، وتكليف أحد المحاميين لاتخاذ كافة الإجراءات القانونية والقضائية المتعلقة بالحالة.
ذكر	22/2/2005م	- تم نقل الحالة من دار الاطفال التابعة لوزارة الشئون الاجتماعية الى ادارة الخدمة الاجتماعية والنفسية – سكن الطلبة التابع لوزارة التربية، حيث تبين ان الحالة تعتبر من الفئات الخاصة.
ذكر	8/6/2007م	- تم تسليم الابن الى والده بعد حصوله على حكمقضائي بانتقال الحضانة له.

ث . عدد الشكاوى التي تلقتها الهيئة العامة للأشخاص ذوي الإعاقة:

- في عام 2018 عدد (2) شكوى وتم احالتها إلى فريق أصدقاء المعاقين لتسويتها.
- في عام 2019 عدد (28) شكوى وتم احالتها على فريق أصدقاء المعاقين لتسويتها.
- في عام 2020 عدد (16) شكوى تم احالتها إلى فريق أصدقاء المعاقين لتسويتها.

ج. عدد الشكاوى التي تلقتها الهيئة العامة للقوى العاملة ونتائج تسويتها خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠١٨)

السنة	شكاوي التحويل	نتيجة شكوى التحويل سواء بالقبول او الرفض.		
		قبول	عدم الموافقة	تم تسوية ودياً
2018	711	3128	755	1074
2019	6341	2321	952	323
2020- اكتوبر	2937	680	193	81

السنة	شكاوي المنازعات العمالية	نتيجة الشكوى	
		احليت للقضاء	تمت التسوية وديا

2018	12660	9274	1386
2019	13035	7829	433
2020- اكتوبر	7368	2693	63

ح. أبرز النتائج التي حققتها اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة:

- تمثلت أبرز انجازات اللجنة الوطنية التوجيهية الدائمة لتنفيذ أجندة 2030 لأهداف التنمية المستدامة:
  - حصر الفجوات في مؤشرات التنمية المستدامة.
  - مصفوفة بأهداف التنمية المستدامة وغاياتها ومؤشراتها.
  - توزيع أهداف التنمية المستدامة الـ17على السادة الوزراء والجهات التابعة لهم.
  - تنظيم ورش عمل تعريفية بأهداف التنمية المستدامة لمختلف جهات الدولة والتي بلغ عددها (13) ورشة.
  - دعوة الجهات التابعة لكل وزير لحضور الورش التعريفية والتي بلغ عددها (66) جهة.
  - تنظيم اجتماعات الشركاء الوطنيين المعنيين بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وبلغ عددها (3).
  - تنظيم احتفالية إطلاق مبادرة "جائزة الكويت للتنمية المستدامة KSDA" تحت رعاية سمو رئيس مجلس الوزراء الموقر.
  - إعداد المسودة النهائية للتقرير السنوي تحت عنوان "التقرير الوطني لأهداف التنمية المستدامة لدولة الكويت".
  - مصفوفة مواءمة أهداف وغايات التنمية المستدامة مع ركائز الخطة التنموية على مستوى برامجها وسياساتها.
  - ربط ركائز الخطة الإنمائية السبعة بأكثر الأهداف مواءمة مع برامجها وسياساتها.
  - الدعم الإعلامي بهدف التوعية المجتمعية بأهداف التنمية المستدامة باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي والقنوات الإعلامية والمحاضرات والورش.
  - إنشاء حسابات في مواقع التواصل الاجتماعي بهدف التوعية المجتمعية بأهداف التنمية المستدامة تحت عنوان (sdg_kuwait)
  - إعداد المسودة النهائية للتقرير الوطني الأول للمراجعة الطوعية لدولة الكويت.
  - تقديم الاستعراض الوطني الطوعي الأول لأهداف التنمية المستدامة خلال أعمال المنتدى السياسي رفيع المستوى في مدينة نيويورك في 17/7/2019 في مقر الأمم المتحدة.
  - تنظيم حدث جانبي على هامش أعمال المنتدى متمثلاً بعقد حلقة نقاشية حول الابتكار والتضمين والشراكات العالمية.

❖ السؤال العاشر:

- فقد تم اصدار قانون رقم 14 لسنة 2019 بشأن الصحة النفسية والقانون رقم 16لسنة 2020 بشأن الحماية من العنف الاسري (مرفق لكم نسخه من القوانين المذكورة).

❖ السؤال الحادي عشر:

- منذ توقيع دولة الكويت رسمياً على أهداف التنمية المستدامة، فقد اتخذت دولة الكويت قرارا حازما بتضمين أهداف التنمية المستدامة 2030 في الخطة الانمائية الثانية (2015/2016-2019/2020) ضمن رؤية الكويت 2035، حيث تم المواءمة بين أهداف وغايات التنمية المستدامة وركائز الخطة الإنمائية من جهة وعلى مستوى

برامجها وسياساتها من جهة أخرى وربط كل غاية من غايات أهداف التنمية المستدامة مع ركائز الخطة السبعة وهي (إدارة حكومية فاعلة، اقتصاد متنوع مستدام، بنية تحتية متطورة، رعاية صحية عالية الجودة، رأس مال بشري إبداعي، مكانة دولية متميزة) كما تم صياغة برنامج عمل الحكومة تحت شعار (نحو تنمية مستدامة). كما أشركت في سبيل ذلك مختلف شركاء التنمية، كالجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وغيرها وتخصيص الموارد لتحقيق قاعدة عريضة من الدعم لهذه الأهداف. وقد سجلت إنجازات في عدد منأهداف التنمية المستدامة والتي تساهم في تعزيز حقوق الإنسان بالمجتمع الكويتي، لعل أهمها:

أولاً: اعتمدت دولة الكويت على مر السنين العديد من ركائز السياسة الاقتصادية والاجتماعية المتكاملة، مما أدى إلى تحقيق بعض أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بشكل مباشر بالحقوق الأساسية للإنسان، منها الهدف الأول: (القضاء على الفقر)، حيث تعتبر دولة الكويت من الدول مرتفعة الدخل، وبالتالي معدلات الفقر ضئيلة أوتكاد لا تذكر ، كما حققت الهدف الثاني (القضاء التام على الجوع)، حيث لا يمثل الجوع الشديد أولوية ملحة في دولة الكويت، وكذلك حققت الهدف السابع عشر (عقد الشراكات لتحقيق الأهداف)، حيث قدمت العديد من المساعدات الخارجية والدولية في شكل قروضوتبرعات ومنح.

ثانياً: تقدم دولة الكويت خدمة التعليم المجاني للجميع من مرحلةالروضة إلى الجامعة وتطبق إلزامية التعليم للمرحلة الابتدائية والمتوسطة، كما تنفذ مشروعات جديدة في خطتها الانمائية تحتركيزة رأس مال بشري إبداعي، وقد ساهمت تلك الجهود في تحقيق تقدم في تنفيذ الهدف الرابع (التعليم الجيد)، ونتيجة لذلك فقد جاء ت الكويت في المرتبة 41 في التعليم العالي، و50 في التعليم قبل الجامعي في مؤشر المعرفة العالمي 2018.

ثالثاً: ساهم ربط ركيزة رعاية صحية عالية الجودة ضمن خطة التنمية الوطنية بالهدف الثالث (الصحة الجيدة والرفاه) في سد الفجوة تدريجيًا في شمولية وجودة تغطية الرعاية الصحية، حيث شهد ترتيب الكويت في ركن الصحة صعودا ملحوظا من المرتبة 38 عالميا عام 2018 إلى المرتبة 12 في عام 2019.

رابعاً: هناك تزايد مستمر في نسبة المشاركة السياسية للمرأة وعلى المستوى القيادي، ومن أجل دعم وتعزيز المساواة بين الجنسين، يتم تنفيذ المشروع الوطني للكويت بشأن دعم وتسريع تنفيذ الهدف الخامس (المساواة بين الجنسين)، بالتعاون مع شركاء التنمية. وقد ساهمت تلك الجهود في جعل دولة الكويت ضمن أفضل خمس دول عربياً في مجال تطبيق المساواة بين الجنسين وفقاً لتقرير التنافسية العالمية لعام 2019.

خامساً: نفذت الحكومة إصلاحات هيكلية ونقحت عددًا من القوانين لضمان وجود خارطة طريق مناسبة لتحقيق الهدف العاشر (الحد من أوجه عدم المساواة)، من خلال التوقيع على اتفاقيتين دوليتين بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والميثاق العربي لحقوق الإنسان.

سادساً: ولتنفيذ الهدف السادس عشر (السلام والعدل والمؤسسات القوية) وقعت الكويت على العديد من المواثيق الدولية التي تضمن حقوق الانسان وألتزمت بشكل كامل بالشفافية في المعاملات الحكومية ومحاربة الفساد والرشوة من خلال وضع وتنفيذ استراتيجية وطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

وأخيرا ساهمت كل هذه الجهود في مجال حقوق الإنسان في تحسين ترتيب دولة الكويت في مؤشر الرخاء العالمي من المرتبة 80 عام 2017 إلى المرتبة 66 عالمياً عام 2018، وكذلك مؤشر السعادة من المرتبة 45 عام 2017 إلى المرتبة 39 عالمياً عام 2018.

❖ السؤال الثاني عشر:

-عدد (4) قضايا مسجلة لتهمة التمييز والازدراء وتحقير فئة خلال عام 2017.

-عدد (2) قضايا مسجلة لتهمة التمييز والازدراء وتحقير فئة خلال عام 2018.

-عدد (1) قضايا مسجلة لتهمة التمييز والازدراء وتحقير فئة خلال عام 2019.

❖ السؤال الثالث عشر:

- يوضح الجدول ادناه عدد المناصب القيادية للاناث الكويتيات خلال الاعواد 2015-2019

عدد شاغلي الوظائف القيادية من الإناث الكويتيات خلال الأعوام من 2015 الى 2019	80
عدد شاغلي الوظائف القيادية من الذكور الكويتيين خلال الأعوام من 2015 الى 2019	423
إجمالي شاغلي الوظائف القيادية من النوعين (ذكور، إناث) خلال الأعوام من 2015 الى 2019	503
نسبة شاغلي الوظائف القيادية من الإناث مقارنة بشاغلي الوظائف القيادية من الذكور خلال الأعوام من 2015 الى 2019	18.91%
نسبة شاغلي الوظائف القيادية من الإناث الكويتيات بالنسبة لإجمالي شاغلي الوظائف القيادية من النوعين (ذكور ، إناث) خلال الأعوام من 2015 الى 2019	15.90%
نسبة شاغلي الوظائف القيادية من الذكور الكويتيين بالنسبة لإجمالي شاغلي الوظائف القيادية من النوعين (ذكور، إناث) خلال الأعوام من 2015 الى 2019	84.10%
عدد شاغلي الوظائف القيادية من الإناث الكويتيات خلال الفترة من 1 يناير 2020 حتى 1 نوفمبر 2020	54
عدد شاغلي الوظائف القيادية من الذكور الكويتيين خلال الفترة من 1 يناير 2020 حتى 1 نوفمبر 2020	294
إجمالي شاغلي الوظائف القيادية من النوعين (ذكور، إناث) خلال الفترة من 1 يناير 2020 حتى 1 نوفمبر 2020	348
نسبة شاغلي الوظائف القيادية من الإناث الكويتيات بالنسبة لإجمالي شاغلي الوظائف القيادية من النوعين (ذكور، إناث) خلال الفترة من 1	15.52%

يناير 2020 الى 1 نوفمبر 2020	

❖ السؤال الرابع عشر:

- تشكل المرأة الكويتية أكثر من نصف سكان المجتمع الكويتي، حيث وصلت نسبة الإناث حوالي 50.4% من إجمالي السكان الكويتيين عام 2020، أي أن المكون السكاني الكويتي لا يعاني من مشكلة توزيع النوع البشري. كما أحرزت المرأة الكويتية تقدماً نوعياً ملموساً في معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي وسوق العمل، حيث تشير البيانات إلى أنه في عام 2020 بلغ مستوى مشاركة المرأة في سوق العمل الكويتي 57.5%، والذي يرجع إلى زيادة إقبال المرأة الكويتية على التعليم ودخول جيل جديد من المتعلمات إلى سوق العمل، إضافة إلى أهمية انعكاس ذلك على الحالة الاقتصادية للأسرة، يوضح الشكل ادناه تطور أهم مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة الكويتية خلال الفترة (2014-2020)

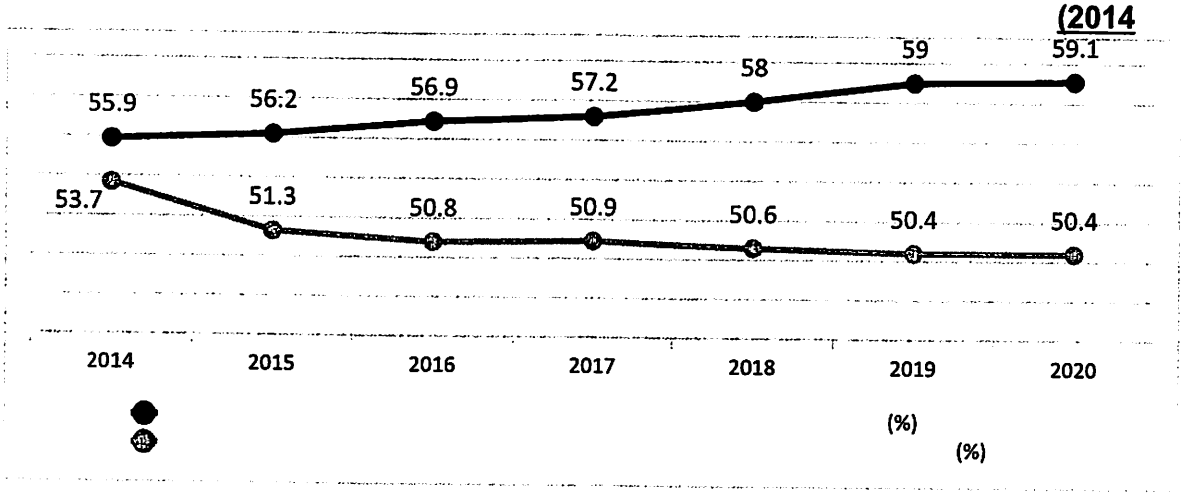

يوضح الشكل السابق،

- أن المرأة الكويتية حققت تطوراً كبيراً في المشاركة الفعالة في سوق العمل، وهو ما يعني ترسيخاً واستمراراً للتنمية البشرية المستدامة بدولة الكويت، حيث يشير الشكل السابق إلى الإقبال المتزايد من المرأة الكويتية للانخراط في سوق العمل، حيث يلاحظ تزايد حصة المرأة الكويتية من المشتغلين في القطاع الحكومي من 55.9% إلى 59.1% خلال الفترة من (2014-2020)، في حين انخفضت حصة المرأة الكويتية من المشتغلين في القطاع الخاص من53.7% لتصل 50.4% خلال نفس الفترة السابقة إلا أن النسبة مازالت جيدة، وتعكس أن مكون سوق العمل الكويتي لا يعاني من مشكلة توزيع النوع البشري وذلك نتيجة لتزايد معدلات مشاركة المرأة في سوق العمل الكويتي لتصل إلى 57.5% عام 2020. ويشير الشكل السابق إلى:
- تزايد تواجد المرأة الكويتية في مواقع اتخاذ القرار بالقطاعين الحكومي والخاص، حيث تقلدت المرأة الكويتية العديد من المناصب الهامة خاصة منذ بداية التسعينات، وتُوجت تلك المناصب بتقلد المرأة الكويتية منصب وزيرة لأول مرة في تاريخ الكويت (وزيرة التخطيط والتنمية الإدارية) وذلك بعد حصول المرأة الكويتية على كامل حقوقها السياسية في شهر أيار/مايو عام 2005.

- نافست المرأة الكويتية وبقوة في مجالات العمل المختلفة حتى تمكنت من دخول المرأة الكويتية السلك القضائي بعد ان أصبحت رسميا "قاضية" وكذلك سفيرة بالوظائف الدبلوماسية، بالإضافة إلي فتح المجال لهن في العمل الشرطي خاصة الشرطة المجتمعية. وتكمل هذه الخطوة ما حصلت عليه المرأة مؤخراً من حقوق سياسية.
- وتفخر دولة الكويت بأن تكون أول دولة في مجلس التعاون الخليجي التي تطلق "مبادرة تمكين المرأة اقتصادياً" بمناسبة اليوم العالمي للمرأة عبر دق الجرس في بورصة الكويت في مارس 2018، والتي تهدف إلى المناداة بتكافؤ الفرص وتعزيز دور القطاع الخاص في ضمان مشاركة النساء في التنمية الوطنية والاقتصادية المستدامة. هذا وتقوم حكومة دولة الكويت من خلال المشروع بالإعلان عن التزامها الكامل في دعم وصول المرأة الى مناصب قيادية في المجال الاقتصادي من خلال تشجيع الشركات على التوقيع وتأييد المبادئ المعنية بتمكين المرأة.

❖ السؤال الخامس عشر:

- أولى المشرع الكويتي عناية خاصة بعقوبة الإعدام وأحاط تنفيذها بالعديد من الضمانات فلا يجوز صدور حكم الإعدام إلا بإجماع الآراء وأنه يجب مراعاة أقصى درجات العدالة واستنفاذ كافة طرق الطعن المقررة حتى وإن لم يطعن المحكوم عليهم ففي تلك الحالة تعرض الأوراق تلقائيا على المحكمة المختصة وبعد صدور حكم نهائي بات وقبل التنفيذ يتم عرض الحكم على سيدي صاحب السمو أمير البلاد للنظر في التصديق عليه ، فإذا تمت المصادقة أصدر رئيس المحكمة أمرا بتنفيذه ويشرف على التنفيذ النائب العام أومن يكلفه من المحققين على النحو الثابت بنص المادة 217 وما بعدها من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية .
- إضافة إلى ذلك فإن المشرع الكويتي قد أحاط عقوبة الإعدام بضمانات متعددة حيث تصدر الأحكام من سلطة قضائية تتمتع بالحياد والاستقلالية وعدم الانحياز إضافة إلى علانية الجلسات فضلا عن كفالة حق الدفاع.
- كما أن الإبقاء على عقوبة الإعدام - لايعني تنفيذها بصورة مطلقة أو جامدة فقد أحيطت أيضا بالعديد من الضمانات على النحو التالي:

- نصت المادة (75) من الدستور الكويتي على أن «للأمير أن يعفو بمرسوم عن العقوبة أو أن يخفضها.. الخ).
- كما نصت المادة (60) من قانون الجزاء على أنه لا يجوز تنفيذ عقوبة الإعدام إلا بعد تصديق الأمير، ويحق له من تلقاء نفسه العفو عن هذه العقوبة، أو استبدال غيرها بها).
- ونصت المادة (239) من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية بأن (للأمير، بعد صدور حكم بالعقوبة ضدشخص معين وقبل تنفيذ هذا الحكم أو أثناء التنفيذ، أن يصدر أمرا بالعفو عن العقوبة المحكوم بها أو تخفيضها أو إبدالها بعقوبة أخف منها.. الخ).
- ونصت المادة 218 من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية على أنه إذا تبين أن المرأة المحكوم بإعدامها حامل ووضعت جنينها حيا وجب وقف تنفيذ الإعدام، ويعرض الأمر على المحكمة التي أصدرت الحكم لإبدال الحبس المؤبد بعقوبة الإعدام.
- ونصت المادة (49) من قانون السجون 1962/26 "إذا تبين أن المرأة المحكوم بإعدامها حامل ووضعت جنينها حية وجب وقف تنفيذ الإعدام واتخاذ الإجراءات المقررة في قانون الإجراءات الجزائية لإبدال الحبس المؤبد بعقوبة الإعدام ".

- كما صدرت عدة مراسيم أميرية تتضمن العفو الخاص لتصبح العقوبة الحبس المؤبد بدلا عن عقوبة الإعدام، وكذلك تخفيض المؤبد بذات القضايا ليصبح عشر سنوات، وقد تم الإفراج نهائيا عن بعض منهم، كما تم صدور العديد من الأحكام القضائية بالنزول بالعقوبة إلى عقوبات سالبة للحرية، مما يعزز سعي الدولة الملموس واحترام مبادئ حقوق الإنسان، ونزاهة القضاء الكويتي الشامخ، حيث يوضح الجدول المشار إليه أدناه عدد الحالات التي تم تخفيف هذه العقوبة أو استبدالها بعقوبات أخرى خلال الفترة من 2017 حتى 2020:
- المحكومين بعقوبة الإعدام الذين تم الإفراج عنهم للأسباب التالية:

• صدور عدة مراسيم أميرية بالعفو الخاص ومنها المرسوم رقم 87 لسنة 2020 الخاص بجائحة كورونا لتصبح العقوبة الحبس المؤبد بدلا عن عقوبة الإعدام
• وشمل المرسوم الأميري رقم 87 لسنة 2020 سالف الذكر بتخفيض عقوبة الحبس المؤبد لتصبح عشر سنوات.

العدد	البيان
المفرج عنهم بموجب العفو الاميري وعددهم (26)	تم الإفراج عنهم حيث أمضوا عشر سنوات من العقوبة .
نزيل تم استبدال العقوبة بالحبس المؤبد وعددهم (11)	المحكومين بعقوبة الإعدام (نزلاء السجون) المشمولين بعدة مراسيم خاصة لتصبح العقوبة الحبس المؤبد بدلا عن عقوبة الإعدام وجاري التنفيذ
الأحكام المقضي فيها بتخفيف العقوبة وعددهم (30)	الأحكام القضائية التي قضت بتعديل عقوبة الإعدام إلى عقوبات أخرى سالبة للحرية

- وفيما يلي نوضح أعداد المحكوم عليهم بعقوبة الإعدام نزلاء السجون الكويتية حاليا، وأعداد من تم تنفيذ العقوبة بحقهم خلال الفترة الزمنية التي يشملها التقرير، على النحو التالي:
• عدد المحكومين بالإعدام (نزلاء السجون في الوقت الحالي) (لم يتم التنفيذ) خلال الفترة من 2017 حتى 2020:

من الأحكام عدد نزلاء السجون المحكومين بالإعدام على حسب درجات التقاضي:

العدد	الحكم
2	الاحكام الابتدائية
7	الاحكام الاستئنافية
44	احكام التمييز
الاجمالي محكوم عليه عدد (35)	
عدد (48) رجال ، عدد(5)نساء	

- عدد الأشخاص الذين تم تنفيذ عقوبة الإعدام بحقهم خلال الفترة الزمنية التي يشملها التقرير من 2017 حتى 2020 عدد (4) رجال، وعدد (3) نساء، اجمالياً عدد (7) حالات.

❖ السؤال السادس عشر:
-عدد (5) قضايا مسجلة لتهمة التعذيب خلال عام 2017.
- عدد (6) قضايا مسجلة لتهمة التعذيب خلال عام 2018.
-عدد (6) قضايا مسجلة لتهمة التعذيب خلال عام 2019.

❖ السؤال السابع عشر:

- لم يتم الانتهاء من دراسة تعريف التعذيب بقية الوصول الى الصيغة النهائية وفي حال اعتماد هذا التعريف من قبل مجلس الامة سوف يتم تزويد اللجنة الموقره به.

❖ السؤال الثامن عشر:

- نود الإفادة بأنه لم يستدل على قضايا تعويض لضحايا جرائم التعذيب المسجلة بالأنظمة القضائية.

❖ السؤال التاسع عشر:

- نود الإشارة الى أن مراكز التوقيف ومجمع السجون يقوم بزيارتها بشكل مستمر من قبل النيابة العامة ولجنة حقوق الانسان في مجلس الامة واللجنة الدولية للصليب الأحمر والديوان الوطنى لحقوق الانسان والمنظمات غير الحكومية للوقوف على أوضاع السجون وتقديم أي ملاحظات يرونها للإدارة المشرفة على مجمع السجون

• احصائية بزيارات لجنة حقوق الانسان البرلمانية بمجلس الأمة وزيارات لجنة حقوق الانسان بجمعية المحامين الكويتية على النحو التالي:

-قامت لجنة حقوق الإنسان بجمعية المحامين الكويتية خلال الفترة من عام 2017 حتى مايو 2020 بعدد (121) زيارة.

- قامت لجنة حقوق الإنسان البرلمانية بمجلس الأمة خلال الفترة من عام 2017 حتى مايو 2020 بعدد (12) زيارة

.

- وبناء على التوصيات الصادرة من قبل اللجنتين سالفتي الذكر بشأن تحسين الأوضاع المعيشية بمراكز التوقيف ومجمع السجون فقد تم اتخاذ الإجراءات اللازمة حيالها وهي على النحو التالي:

أولا : إدارة الإبعاد وشئون التوقيف المؤقت :

1. عمل صيانة وترميم لعدد (7) عنابر لمنتظري الابعاد من الرجال.
2. استبدال جميع أجهزة التكييف بالتوقيف.
3. افتتاح عدد (3) عنابر جديدة لمنتظرات الإبعاد عام 2019 وتم نقلهن من سجن النساء إلى العنابر الجديدة بإدارة الإبعاد وشئون التوقيف المؤقت .
4. تجهيز وافتتاح العيادة الطبية خاصة لمنتظرات الإبعاد عام 2019.
5. توفير خدمة الاتصال المباشر بذويهم في دولهم (اتصال دولي).
6. توفير فرع لجمعية الشرطة (سوق مركزي) لشراء احتياجات منتظري الإبعاد.
7. تعاقد وزارة الداخلية مع مكاتب سفريات لتسهيل عمل حجز تذاكر سفر لمنتظري الابعاد من الرجال - النساء.
8. تسهيل وتبسيط إجراءات الإبعاد حيث أصبحت فترة بقاء منتظري الإبعاد لا تتجاوز ثلاثة أيام.
9. عدم استلام أي مخالف من فئة المقيمين بالبلاد بصورة غير قانونية.
10. منح زيارات لذوي منتظري الإبعاد بصفة دورية.
11. توفير ملابس واحذية لمنتظري الإبعاد.
12. توفير الرعاية الصحية لمنتظري الإبعاد على مدار الساعة.
13. تحسين الأوضاع المعيشية لمنتظري الأبعاد ومن ضمنها الوجبات الغذائية.

ثانيا: مجمع السجون:

1. البرامج الرياضية والتي يقام من خلالها المسابقات الرياضية بصفة دورية في الألعاب الرياضية (كرة قدم، سلة، طائرة).
2. المكتبة العامة والتي تضم العديد من الكتب الثقافية والاجتماعية والدينية.
3. برنامج تأهيل نزلاء تعاطي المواد المخدرة إعمالا للمادة 33 مكرر حيث تم عمل برنامج خاص لنزلاء التعاطي لمدة ثلاثة أشهر من دخولهم السجن.

4. التشغيل والتأهيل حيث قامت إدارة السجن بإنشاء الورش والمشاغل لتدريب النزلاء على الحرف المختلفة.
5. برنامج النصح والإرشاد وإعادة تأهيل النزلاء الذين غرر بهم ببعض الأفكار التكفيرية والإرهابية.
6. الزيارات الخاصة بالبيت العائلي وهي اللمسة الإنسانية والنقلة الحضارية مراعاة للجانب النفسي والاجتماعي للنزلاء بما يحفظ كيان الأسرة واستقرار المجتمع.
7. ضمان تسهيل الاتصالات الهاتفية بين المحتجزين وأسرهم داخل وخارج دولة الكويت وذلك من خلال الاتصال المرئي.
8. تأهيل النزلاء من حيث رغبتهم في استكمال دراستهم.

❖ السؤال العشرون:

- ان المرسوم بقانون رقم 25 لسنة 1981 في شأن مزاولة مهنة الطب البشري والمهن المعاونة لهما في المادة 13 قد حظر إجراء التجارب الطبية ، واستمر تنظيم ذلك بالقانون 70 لسنة 2020بشأن مزاولة مهنة الطب والمهن المساعدة لها وحقوق المرضى والمنشآت الصحية ليؤكد على ذلكفي المادة رقم 32 ، وقد صدر القرار الوزاري رقم 207 لسنة 2012 بانشاء اللجنة الدائمة لتنسيق البحوث الطبية وجعل لها الاختصاص في ابداء الراي بشأن طلبات اجراء البحوث الطبية والصحية ذات العلاقة بالإنسان ، كما صدر القرار الوزاري رقم 14 لسنة 20 20 بتاريخ 2020/1/27 باختصاص اللجنة الدائمة لتنسيق البحوث الطبية لدراسة جميع العلاجات التجريبية الغير مذكورة في النشرة الداخلية المعتمدة من قبل إدارة تسجيل ومراقبة الادوية الطبية والنباتية كأبحاث سريرية لدراستها والموافقة على اجراء البحث وفق الضوابط والشروط المنظمة للأبحاث .

❖ السؤال الحادي والعشرون:

- مرفق طيه صور من الأحكام رقم 301 و517 لسنة 2018 و928 لسنة 2017. (مرفق)

❖ السؤال الثاني والعشرون:

- فما يتعلق بمقدار الأموال التشغيلية التي أنفقتها الدولة الطرف على هذا الغرض، نفيدكم بأنه من يناير 2020 الى نهاية شهر سبتمر2020 تم صرف100.364.900 ألف دينار كويتي، والجدير بالذكر ان الهيئة العامة للقوى العاملة تحرص على وجود اعتمادات ماليه معتمدة من ضمن ابواب الميزانية الخاصة لها، ويتم الصرف حسب الاحتياجات والمتطلبات لتشغيل وتمكين هذا المركز بالدور المنوط به.
- قامت الدولة بأنشاء مركز الايواء للعمالة من النساء، وتعكف الجهات المختصة في انشاء مركز إيواء للرجال، علماً بان من استفاد من المركز أكثر من 1500 نزيل.
- إن المركز يقوم باستقبال العمالة التي تتقدم إليه بطلب التحاق للمركز رغبة منها بتعديل وضعها القانوني أو الصّحّي أو المعيشي، وذلك عن طريق استقبال العامل وإلحاقه في المركز وعمل الإجراءات اللازمة له، ومن ثم عرض العامل على مختص نفسي وصحي لتحديد مدى صلاحيته للعمل وذلك لحين تعديل وضع العامل، سواءاً كان بتحويل إقامة العامل لجهة أخرى يرغب بها أو من خلال ترحيله في حال رغب بالسفر، وذلك بدفع تكاليف السفر للعامل.

• الخدمات التي يقدمها المركز:

- يحتوي مركز الإيواء على العديد من الخدمات التي يقدّمها بالتعاون مع ممثلين من جهات أخرى في الدولة مثل (وزارة الصحة – وزارة الداخلية – وزارة العدل)، ومن هذه الخدمات:

- الاستشارة القانونية: وهي خدمة تقدّم عن طريق اختصاصي قانوني يقوم بدراسة الحالة ويقدّم عنها تقريراً للعمل على تعديل وضعها القانوني، كما يقوم بتقديم المشورة القانونية اللازمة للعامل.
- الاستشارة النفسية: وهذ الخدمة يستفيد منها العامل بفحصه عن طريق اختصاصي نفسي يقوم بتهيئة العامل والعمل على إعادة تأهيله بطريقة، بالتعاون مع وزارة الصحة
- التغذية: كما أن المركز يقوم بتقديم خمس وجبات يومية للعمالة المتواجدة في المركز وهي وجبات متنوّعة يتم من خلالها تقديم أنواع من الطعام المجّاني للعمالة.
- الترفيه: يتميّز مركز الإيواء بتوفير سبل الراحة للعمالة الموجودة وذلك عن طريق توفير أماكن معيشية على مستوى عالي من الكفاءة والجودة، فضلاً عن وجود برامج ترفيهية وملاعب كمتنفس للعمالة.
- جودة الخدمات: لقد حرصت الهيئة العامة للقوى العاملة على توفير خدمات ذات جودة عالية تتماشى والمعايير الدولية المعمول بها في مثل هذه المراكز الحيويّة، والتي تشرف عليها جهات عدّة وتشترك في تقديم خدماتها أكثر من جهة حكومية كل ذلك من أجل الوصول إلى تقديم خدمات ذات جودة عالية.

والجدير بالذكر ان نظام العمل الاداري لدي المركز يعتمد على نظام النوبات وبالشكل التالي يكون النظام الاداري يعمل خلال 24 ساعة، فضلاً عن ان المركز هوالوحيد الذي تم الاعتماد له بالعامل بنظام المناوبات وذلك لأهميته

- خدمات الترجمة: يقدم المركز خدمات الترجمة بالتعاون مع البعثات الدبلوماسية ومنظمات المجتمع المدني.

❖ <u>السؤال الثالث والعشرون:</u>

- مشروع القانون لازال في إطار البحث والصياغة وهو يؤكد من جديد على المكتسبات التي يحظى به مرفق القضاء من استقلال ونزاهة.

❖ <u>السؤال الرابع والعشرون:</u>

- لقد تم صرف مبلغ (130,460.000) دينار كويتي بما يعادل (424,398.000) دولار امريكي لعدد من القضايا للإعانة القضائية وذلك خلال السنة المالية 2019 / 2020.

❖ <u>السؤال الخامس والعشرون:</u>

- تضمنت المادة رقم 30 من المرسوم بالقانون رقم 67 لسنة 1980 بإصدار القانون المدني، أوجه الضرر الموجبة للتعويض، حيث تنص على أنه يكون استعمال الحق غير مشروع إذا انحرف به صاحبه عن الغرض منه أو عن وظيفته الاجتماعية. وبوجه خاص "إذا كانت المصلحة التي تترتب عنه غير مشروعة، إذا لم يقصد به سوي الإضرار بالغير، إذا كانت المصلحة التي تترتب عنه لا تتناسب البتة مع الضرر الذي يلحق بالغير، إذا كان من شأنه أن يلحق بالغير ضرراً فاحشاً غير مألوف".
- وفي الإطار ذاته، تناول المرسوم بالقانون رقم 67 لسنة 1980 بإصدار القانون المدني، المواد (227، 228، 231) التي تؤكد على حق المضرور من الفعل غير المشروع في المطالبة بالتعويض جراء ما ناله من ضرر ولو كان أدبياً، بحيث يلتزم كل من أحدث بفعله الخاطئ ضرر بغيره بتعويضه، سواء أكان في إحداثه الضرر مباشراً أو متسبباً، كما أنه إذا تعدد الأشخاص الذين حدث الضرر بخطئهم التزم كل منهم، بتعويض المضرور عن كل الضرر، على أن يتم توزيع المسئولية فيما بينهم المسئولين المتعددين بقدر خطأ كل منهم في أحداث الضرر. فإن تعذر تحديد هذا الدور، وزع عليهم جرم المسئولية بالتساوي.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن محكمة التمييز قد أصدرت أحكام بالتعويض المرتبط بالقضايا الجزائية وذلك على النحو الآتي: -

السنة	عدد الاحكام
2016	16
2017	6
2018	3
2019	11

❖ السؤال السادس والعشرون:

- نود الافادة ان مشروع الربط لم يدخل حيز النفاذ نتيجة لأمور تخص الدولة المرسلة.

❖ السؤال السابع والعشرون:

- يوضح الجدول ادناه حالات نزع الملكية ومقدار التعويضات المدفوعة خلال الثلاث سنوات الماضية.

المنطقة	الميزانية	عدد المعاملات	قيمة التعويض للاستملاك
حولى - سلوى (أنجفة)	2017/2016	2	4,606,350.000 د.ك
الوطية - السرة - أبوحليفة	2018/2017	3	27,084,625.000 د.ك

الجهراء - المهبولة	2019/2018	2	2,869,150.000 د.ك
لإجمالي		7	34,560,125.000 د.ك

❖ السؤال الثامن والعشرون:

- قصدت وزارة الاعلام تشكيل فريق عمل بمشاركة المجتمع المدني لإعداد المقترحات بشأن تعديل قوانين الإعلام واللوائح التنفيذية لها وكذلك القرارات ذات الصلة وناقش ذلك الفريق المقترحات المقدمة من بعض نواب مجلس الأمة وجرى التداول والتشاور بين أعضاء الفريق من الوزارة وبين أعضاء المجتمع المدني حول المقترحات المقدمة بشأن أحكام القانون رقم 3 لسنة 2006 بشأن المطبوعات والنشر، وبناء على التنسيق المثمر بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية صدر القانون رقم 17 لسنة 2020 بشأن تعديل بعض احكام القانون رقم 3 لسنة 2006 في شأن المطبوعات والنشر حيث قضت المادة الأولى من هذا القانون باستبدال المادة (7) من قانون المطبوعات والنشر آنف الذكر لترفع رقابة وزارة الإعلام المسبقة على ما يستورد من مطبوعات إلى البلاد على أن يكتفي بإشعار يرسله المستورد إلى وزارة الإعلام عبر كتاب يبين فيه اسمه وبيانات المطبوع من عنوان وإسم المؤلف وعدد النسخ المدخلة ويتحمل المستورد وحده المسؤولية القانونية عما يحمل هذا المطبوع من أفكار وآراء.

وجاءت المادة الثانية من هذا القانون بتعديل المادة (21) من قانون المطبوعات والنشر المشار اليه وهي المادة التي تحصر الأمور المحظور نشرها فأعادت صياغة البند (3) منها لتجعل العقوبة الواقعة على من يخدش الآداب العامة أو يحرض على مخالفة القوانين وارتكاب الجرائم وإن لم تقع الجريمة المحرض عليها.

كما أضافت هذه المادة بنداً إلى المادة (21) تحت رقم (11) يحظر فيه نشر ما يثير الفتن الطائفية أو القبلية أو الأفكار التي يكون بناؤها على العنصرية والتحقير بين فئات البشر أو التحريض على عمل من أعمال العنف لهذا الغرض.

❖ السؤال التاسع والعشرون:

- نصت المادة (26) من القانون رقم 51 لسنة 1984 في شأن الأحوال الشخصية على أن يمنع عقد الزواج، أو المصادقة عليه ما لم تتم الفتاة الخامسة عشرة، ويتم الفتى السابعة عشرة من العمر وقت التوثيق".

وعليه فلا وجود لحالات زواج لمن هن دون سن الخامسة عشر سنة ميلادية، وذلك لنص المادة رقم 26 من قانون الاحوال الشخصية والذي جاء بصيغة صريحة وواضحة تمنع انعقاد عقد الزواج لمن عن دون السن المحدد في القانون.

❖ السؤال الثلاثون:

- تم اصدار قانون رقم 16 لسنة 2020م بشأن الحماية من العنف الاسري والذي تضمن تعريف واضح للعنف الاسري وحدد الجهات المعنية باتخاذ التدابير اللازمة نحو حالات العنف الاسري وقد تضمن القانون تعريف واضح للعنف الاسري، وعالج في نصوصه التالية: -

-نصت المادة (8) من القانون على (لكل من تعرض لعنف من قبل احد افراد اسرته تقديم بلاغ اما الى الإدارة المعنية او لجهة التحقيق المختصة).

-نصت المادة (9) من القانون على (تحرك الدعوى في جرائم العنف الاسري بناء على بلاغ من أي شخص او جهة.

-نصت المادة (10) الزمت كل من شهد واقعة عنف اسري او علم بها التبليغ عنها.

-الزمت المادة (11) الإدارة المعنية او أي مركز شرطة ابلاغ جهة التحقيق بكل حالة يشتبه انها من قبيل العنف الاسري تظهر امامهم.

- ضمن قانون العنف الأسري السرية فيما يتعلق بجريمة العنف الأسري، حيث نصت المادة (6) منه على (تتمتع جميع الاتصالات والمراسلات والإجراءات المتعلقة بقضايا العنف الأسري التي تنظر امام أي جهة ذات علاقة بما في ذلك المحاكم بالسرية التامة).

- كما ضمن قانون العنف الأسري لضحايا العنف الأسري اللجوء الى اليات الإبلاغ والشكوى من خلال مواده التالية

-نصت المادة (13) على معاقبة كل من يقدم على محاولة اكراه المعتدى عليه في جريمة من جرائم العنف الأسري بهدف الرجوع عن شكواه بالحبس او الغرامة.

-الزمت المادة (15) الإدارة المعنية بعدة إجراءات كالاستماع الى الأطراف والشهود بما في ذلك الأطفال واتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لنقل المعتدى عليه الى اقرب مستشفى والعرض على الطبيب الشرعي اذا اقتضى الأمر واتخاذ الإجراءات اللازمة لايواء المعتدي عليه في مركز الايواء عند الاقتضاء وإخضاع من يلزم من الأطراف الى علاج نفسي او تأهيلي.

-الزمت المادة (16) العاملين في الإدارة المعنية وعناصر الشرطة وجهة التحقيق المختصة بإبلاغ المعتدى عليه بالإجراءات القانونية المتاحة له، وبامكانية حصوله على امر الحماية.

❖ السؤال الحادي والثلاثون:

- أشار القانون رقم 16 لسنة 2020 بشأن الحماية من العنف الأسري الى انشاء مراكز ايواء لضحايا العنف الاسري بحيث تكون مكمله لمراكز حماية الطفولة الواردة في القانون رقم 21 لسنة 2015 في شأن حقوق الطفل، والتي نص عليها القانون في مادته رقم (5) بشأن انشاء مراكز إيواء لضحايا العنف الأسري تكون مكملة لمراكز حماية الطفولة تختص بتقديم التالي: -

- تقديم المأوى لضحايا العنف.
- الارشاد الاسري والنفسي والاجتماعي والصحي وخدمات إعادة تأهيل المعتدى عليه والمعتدي.
- المساعدة القانونية للمعتدي عليه.
- انشاء خط ساخن للبلاغات تم انشاء الخط 158.
- توعية الراي العام بمخاطر اثار العنف الاسري.
- وضع خطة لتدريب الموظفين المكلفين بتطبيق احكام القانون
- نشر احصائيات متعلقة بالعنف الاسري.

- فقد تم انشاء مركزي الاستماع والايواء وفقاً للهيكل التنظيمي الذي تم اعتماده للمجلس الأعلى للاسرة، وتم وضع دليل السياسات والأنظمة الخاصة بالمركزين بالإضافة الى وضع آلية العمل في مراكز حماية الاسرة والطفل، وجاري حاليا التنسيق مع الجهات ذات العلاقة والاختصاص لتشغيل المركز والعمل على توقيع بروتوكول واقامة شراكات مع المجتمع المدني لتشغيل المركزين، يوضح الجدول أدناه يبين حالات التصدع الاسري:

السنة	الجهة المحولة	ذكر	إناث	اجمالي العدد
2014	فريق حماية الطفل	1	-	1
2015	فريق حماية الطفل: (2) أناث (2) ذكور / مدير إدارة حماية الاحداث: (2) أناث / مستشفى الاميري: ذكر	4	4	7
2016	فريق حماية الطفل: (2) ذكور (1) انثى / الإدارة العامة للمباحث الجنائية: (2) أناث	2	3	5
2017	فريق حماية الطفل: (5) ذكور (8) اناث / الإدارة العامة للمباحث الجنائية: (3) ذكور (1) انثى	8	9	17
2018	فريق حماية الطفل	-	1	1
2019	فريق حماية الطفل	1	-	1
2020	فريق حماية الطفل	-	2	2
2020	فريق التدخل السريع	-	2	2

- **مهام مركز فنر للإيواء:**

- تقديم المأوى لضحايا العنف الأسري.
- الارشاد الأسري والنفسي والاجتماعي والصحي وخدمات إعادة تأهيل المعتدى على والمعتدي بالتنسيق مع وزارة الصحة.
- المساعدة القانونية للمعتدى عليه.
- انشاء خط ساخن لتلقي البلاغات والشكاوى عن حالات العنف الأسري.
- توعية الراي العام بمخاطر اثار العنف الأسري بالتنسيق مع الجهات الحكومية ذات الصلة.
- وضع خطة لتدريب الموظفين المكلفين بتطبيق أحكام قانون العنف الأسري بالتعاون مع الجهات الحكومية ذات الصلة.

- نشر الإحصائيات المتعلقة بالعنف الأسري والوقاية منها ووضع مؤشرات وطنية للحد من العنف الأسري بالتعاون مع الجهات الحكومية ذات الصلة
- هذا ولقد تم اعداد دليل السياسات والأنظمة الخاصة بمراكز الايواء وكذلك النظام الآلي لها.
- عدد فروع مراكز الايواء حاليا مركزان مركز فنر للاستماع ومركز فنر للايواء.واستنادا الى قانون العنف الأسري رقم 16 لسنة2020 فقد نصت المادة 5 منه على أن تنشأ مراكز ايواء لضحايا العنف الأسري تكون مكملة لمراكز حماية الطفولة المنصوص عليها في المادة 77 من القانون رقم 21 لسنة 2015 في شأن حقوق الطفل,والتي أوجبت وجود مراكز للايواء في كل محافظة من محافظات الكويت ال6.وعلى الرغم من عدم التشغيل الفعلي لمركزي فنر للاستماع والايواء الا انه تم التعامل مع عدد 15 حالة حتى تاريخه وتم توفير مواقع لايوائها وذلك بالتنسيق مع عدة جهات حكومية ومؤسسات نفع عام متخصصة .
هذا وجاري العمل لتشغيل المركزين والاعداد لتوفير كوادر من العاملين وتدريبهم للتعامل بشكل دقيق وفني مع الحالات المعرضة للعنف حيث جاري عمل أكثر من بروتوكول تعاون لتدريب العاملين بالمركز وتوفير دور إيواء أخرى وعمل برامج تدريبية وتوعوية لتمكين المراه ونبذ العنف.

❖ السؤال الثاني والثلاثون:

- يوضح الجدول ادناه المخالفات التي تم ترحيلها من قبل الهيئة العامة للقوي العاملة الى الإدارة العامة للتحقيقات خلال الفترة يناير – يوليو 2020

تفتيش	202
عمل	649
سلامة مهنية	71
وقف دائم	271
مادة 10	1193
عدد الزيارات الاجمالية	15419

❖ السؤال الثالث والثلاثون:

إنشاء خط مساندة الطفل في وزارة الصحة وتحت إدارة مكتب حماية الطفل عام 2016 وهو خط اتصال مجاني يستقبل كافة المشاكل المتعلقة بالأطفال (دون سن الثامنة عشرة عاماً) ويقدم للمتصلين الاستشارات النفسية والتوجيه والإرشاد، والإحالة للجهات المعنية، والمتابعة حسب ما تفتضيه الحالة. ويتم تشغيل الخط ببرنامج الكتروني (ادارة علاقة العملاء). يسعى خط مساندة الطفل لإنفاذ كافة حقوق الطفل والتصرف حيال أية مشكلة بما يحقق سلامته ونموه وازدهاره ضمن أسرته وبيئته أو بما يحقق مصلحة الطفل الفضلى في كافة الإجراءات المتخذة، وذلك وفقاً لما نص عليه قانون حقوق الطفل وحمايته (قانون رقم 21 لسنة 2015 بشأن حقوق الطفل)، والأنظمة الأخرى ذات العلاقة، وكذلك الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالطفل بما فيها اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل. كما يسعى الخط لتمكين الطفل وأسرته من خلال معالجة المشكلات ضمن حلول وبدائل يقررها الطفل وأسرته بالتشاور مع مقدمي المشورة.

- حالات الإساءة للأطفال بما في ذلك (العنف المنزلي، العقاب البدني، الاعتداء الجنسي) حسب العمر والجنس والجنسية والموقع الجغرافي للسنوات الثلاث الماضية (2020-2019-2018): -

الاتصالات الواردة حسب المحافظة 2018-2020

المستشفى	2018	2019	2020	الاجمالى
مبارك الكبير	158	129	130	
الاميري	25	28	50	
الصباح	48	68	111	
الفروانية	152	71	86	
العدان	116	73	92	
الجهراء	54	44	64	
جابر		9	13	
الاجمالي	553	422	546	1,521

عدد الحالات حسب الجهة المبلغة2020

النيابة العامة	41
المحاكم	20
وزارة الداخلية	25

عدد الحالات حسب جهة التحويل اليها 2020

وحدة الارشاد و الاستشارات النفسية	93
فرق حماية الطفل	223
مركز العمليات الداخلية 112	36
العيادة النفسية	43

توجيه	96
مكتب حماية الطفل	50
الاجمالي	541

عدد الحالات المحولة لفرق حماية الطفل في المستشفيات 2020

المستشفي	عدد الحالات
مبارك الكبير	47
الاميري	23
الصباح	30
الفروانية	48
العدان	40
الجهرا	32
جابر الاحمد	3
الاجمالي	223

:

عدد الحالات حسب نوع الاعتداء 2018-2020

	2018	2019	2020	الاجمالي
عنف جسدي	211	224	110	545
اهمال	186	347	81	614
عنف جنسي	52	46	40	138
عنف عاطفي	69	186	87	342
الاجمالي	518	803	318	1639

❖ السؤال الرابع والثلاثون:

- نرفق لكم احصائية تحتوى على المعلومات المطلوبة

❖ السؤال الخامس والثلاثون:

- تؤمن دولة الكويت بأهمية دور مؤسسات المجتمع المدني وتقديم الدعم لها، حيث بلغ مجموع المؤسسات الأهلية والخيرية بالدولة حتى نهاية 2020

147	الجمعيات الأهلية والمنظمات
51	الجمعيات الخيرية
88	المبرات
76	جمعيات تعاونية
72	الفرق التطوعية

- شكلت وزارة الشئون الاجتماعية لجنة بقرار وزاري رقم (186) لسنة 2006م لمتابعة اشهار جمعيات نفع عام جديدة، وفق ماورد من مواد في القانون رقم (24) لسنة 1962 في شأن الأندية وجمعيات النفع العام: -

- ضوابط عامة لإشهار جمعيات النفع العام: -

1- ألا يقل عدد المؤسسين عن (10) أشخاص
2- أن يكون المؤسس له نشاط في مجال الجمعية المقرر تأسيسها.
4- إقرار المؤسسين بالالتزام بالأهداف التي من أجلها أنشأت الجمعية.
5- يلتزم المؤسسون بالتعهد بالعمل على عدم بث روح الطائفية والقبلية أو التدخل في المنازعات الدينية أو السياسية حرصا على تضامن المجتمع واذكاء لروح الوحدة الوطنية.
6- أن تكون الجمعية المزمع اشهارها تسد فراغا غير موجود على الساحة المحلية وذلك في أوجه الرعاية المتنوعة في المجتمع.
7- يتعين على المؤسسين الدعوة لإجراء انتخابات لمجلس الإدارة لاستكمال الترخيص للجمعية أو الهيئة لممارسة أعمالها بعد اقرار النظام الأساسي لها، وفي حالة عدم قيام المؤسسين بذلك بعد مضي 6 أشهر من الإشهار يتم الغاء الترخيص المذكور من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

8- تلتزم الجمعية أو الهيئة بتوجه نشاطها في تحقيق أهدافها داخل المجتمع الكويتي ومن أجله سواء من الناحية الاجتماعية او الثقافية أو الرياضية أو الدينية.
9- لوزير الشؤون الاجتماعية تنظيم الجهات غير المشهرة قانونيا، والعمل على ايجاد الصيغ القانونية لعملهم.

- ضوابط يجب أن يشملها النظام الأساسي للجمعية: -

1- ألا تستهدف الحصول على الربح المادي.
2- أن تهدف إلى القيام بنشاط اجتماعي او ثقافي أو ديني أو رياضي أو مهني.
3- لا يجوز للجمعية مباشرة أي نشاط قبل اشهار نظامها الأساسي وتكوين مجلس ادارتها.
4- عدد المؤسسين 10 على الأقل، لا يقل العمر عن 21 سنة ولم يسبق الحكم عليه في جريمة مخلة بالشرف والأمانة.
5- لا يجوز السعي إلى تحقيق غرض غير مشروع أو مناف للآداب، أو لا يدخل في الأغراض المحددة في النظام الأساسي.
6- لا يجوز التدخل في السياسة أو المنازعات الدينية أو اثارة العصبيات والطائفية والعنصرية.
7- لا يجوز للجمعية إنفاق أموالها في غير الغرض الذي أنشئت من أجله، ولا يجوز الدخول في مضاربات مالية وتخضع حساباتها لمراقبة وتفتيش الجهات الحكومية المعنية.
8- لا يجوز لعضو مجلس الادارة العمل في أي وظيفة في الجمعية بأجر أو مكافأة.
9- لا يجوز جمع التبرعات أو الاعانات من جهات ومشاريع خارج دولة الكويت مشبوهة ومرتبطة بغسيل الأموال وتمويل الارهاب.

- دعم مؤسسات المجتمع المدني: -

- تنص المادة (24) من القانون بأنه يخصص في ميزانية وزارة الشؤون الاجتماعية لاعتماد إعانة الأندية وجمعيات النفع العام، وللوزارة صرف الاعانة المقررة دفعة واحدة أو على دفعات بعد تقديم مشروع الميزانية للعام التالي معتمدا من الجمعية العمومية.
- وتنص المادة (25) بأنه يجوز لوزارة الشؤون الاجتماعية أن تساهم في تمويل الجمعيات والأندية بالشروط التي تضعها اللجنة المختصة بالوزارة على أن يكون من بين أسس منح الاعانات الحكومية: -
1- قيام الجمعية أو النادي بمزاولة نشاط يسد فراغا في وجوه الرعاية الاجتماعية أو الثقافية للنهوض بالمجتمع.
2- نشاط الجمعية في تحقيق أهدافها وزيادة عدد الأعضاء فيها وتسديدهم لاشتراكهم.
3- إذا اقدمت على تنفيذ مشروع اجتماعي مبتكر يخدم الاهداف الاجتماعية في الكويت.
4- خدمة المجتمع المحلي من النواحي الاجتماعية أو الثقافية أو الرياضية أو الدينية.
5- التقارير الدورية التي تعدها الوزارة عن نشاط النادي أو الجمعية.
-كما يتم دعم مؤسسات المجتمع المدني للمشاركة في المؤتمرات والأنشطة خارج دولة الكويت ، حيث بلغ عدد المؤتمرات (9) خلال السنة المالية (2018/2019) بتكلفة 18068 دينار كويتي ، وايماناً من الدولة بأهمية تفعيل دور الجمعيات فقد تم دعم جمعيتين ذات نشاط متعلق بحقوق الانسان بمنحها موقع ومقر للجمعية.

- عدد الجمعيات المعنية بحقوق الانسان وأسماؤهم: -

- بلغ عدد جمعيات النفع العام المعنية بحقوق الانسان (5) جمعيات وهم كالتالي: -

- الجمعية الكويتية لحقوق الانسان.
- الجمعية الوطنية لحماية الطفل.
- الجمعية الكويتية للعمل الوطني.
- الجمعية الكويتية للمقومات الأساسية لحقوق الانسان.
- جمعية العمل الاجتماعي.

❖ السؤال السادس والثلاثون:

يوضح الجدول ادناه عدد النزاعات المعروضة على الهيئة العامة للقوى العاملة خلال الفترة 2018-2019-2020

السنة	عدد النزاعات
2018	13
2019	1
2020	2

❖ السؤال السابع والثلاثون:

- تم العمل في قانون الصحة النفسة في دولة الكويت، حيث يعتبر قفزة نوعية في ضمان حقوق المرضى النفسيين وتوفير كافة الضمانات المطلوبة والمتمثلة في تقديم الخدمات الصحية والنفسية لهم الواردة في هذا القانون.

❖ السؤال الثامن والثلاثون:

- صدر القانون رقم 70 السنة 2020 بشأن مزاولة مهنة الطب والمهن المساعدة لها وحقوق المرضى والمنشآت الصحية ليؤكد على حق المريض في تلقي الخدمات الطبية والرعاية الصحية الشاملة وتشمل الوقاية والتشخيص والعلاج والتأهيل والتوعية والإرشاد وخصص المواد من (26) حتى (33) لبيان وتنظيم حقوق المريض.

❖ السؤال التاسع والثلاثون:

- نشير الى ان الخدمات التي تقدمها الهيئة العامة لشئون ذوي الإعاقة على النحو التالي:

1- الخدمات التأهيلية: تقديم خدمات بصورة مباشرة من خلال الورش التأهيلية التابعة لإدارة التأهيل التابعة للهيئة وبصورة غير مباشرة من خلال صرف الدعم المادي للمؤسسات والمراكز التأهيلية الخاصة.

2-الخدمات التعليمية والتربوية: من خلال صرف الدعم التعليمي للطلبة من ذوي الإعاقة سواء في مرحلة رياض الأطفال أو المدارس.

3-توفير الأجهزة المساندة: توفير الهيئة الأجهزة التعويضية من كراسي متحركة وسماعات طبية

4- تقديم المزايا المالية: مخصص شهري لأقل من 21 سنة، معاش إعاقة لم فوق 21 سنة، بدل سائق أو خادم، مخصص للمرأة التي ترعى شخاصة من ذوي الإعاقة الشديدة.

5- تقديم المزايا العينية: تخفيف ساعات العمل للإعاقات المتوسطة والشديدة، توفير أقدمية اعتبارية للرعاية السكنية.

-بيانات المعلومات الإحصائية الديمغرافية: نرفق لكم الجدول والذي يوضح المعلومات الإحصائية الديموغرافية عن نسبة الإعاقة في الدولة الطرف.

-عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل = 5599 شخص.

عدد الشكاوى التي تلقتها الهيئة العامة للأشخاص ذوي الإعاقة:

- عام 2018 عدد (2) شكوى وتم احالتها إلى فريق أصدقاء المعاقين لتسويتها.
- عام 2019 عدد (28) شكوى وتم احالتها على فريق أصدقاء المعاقين لتسويتها.
- عام 2020 عدد (16) شكوى تم احالتها إلى فريق أصدقاء المعاقين لتسويتها.